حوار الأساتذة

الجزء الأول

عامل اللامعقول الديني في غسيل مخ المسلم

حول لي الأخ الفاضل: **سكو قرطيط** الرسالة التالية وجاء فيها:

كلمت أحد الأساتذة في الجامعة حول مشروعك التجديدي في تناول الحديث وركزت على

ضرورة إعمال العقل

المرجو الرد عليه وتنويرنا وشكرا

سكو قرطيط

قال الأستاذ الفاضل:

ممن ردوا أحاديث بالاعتماد واهمين على العقل (على طريقة المعتزلة الجدد) جانبهم الصواب في كثير مما ضعفوه من صحيح البخاري (الشيخ الغزالي رحمه الله في حديث البعوض...وغيره في حديث رجم القردة للقردة الزانية...)

وتبين فيما بعد أن عقلهم توهم الخطأ وان الصواب

تصحيح هذه الأحاديث

لكن كوني غير مختص في علم الحديث

فلا يكفي أن اطلع على الموقع

كي أحكم بفائدة مراجعات هذا العالم،

أو عدم فائدتها.

بل يجب علي الرجوع إلى أهل الاختصاص

فهم أصحاب الكلمة الفصل في ذلك

(فاسأل به خبيرا)

الإجابة:

لنوطئ للإجابة، كتمرين في **اللامعقول الديني**، بتحليل خبر رجم القردة السافدة الوارد أعلاه، والذي وجد طريقه لواذاً إلى المنظومة الحديثية، مع أن متنه منكر جداً،

كما وأن حملة الخبر الذين رووه ليسوا ممن تتوفر فيهم شروط الضرورة الدنيا، التي لا يقبل خبر بدون توفرها فيهم قبل ولوجهم الصحيح، بحسب ما استقر في علم مصطلح الحديث التقليدي.

فما بالك، وأن يكون قد انضاف إلى هذين الحاجزين الاصطلاحيين، للمرور فوق قنطرة الولوج إلى الصحة الاصطلاحية، حواجز أخرى لا تقل صموداً ولا منعاً منها:

أ) كون منطوق الخبر في حد ذاته **خرافي** في أصله وفصه،

ب) كون **الخرافة** كضرتها **الأسطورة** مجنونتي مسكن في الإسلام وغير منتجين لأي فقه،

ت) كون راوي الخبر، والذي عليه مداره، اشتهر ب **الضعف**، و **تفرد** بالخبر **تفرداً مطلقاً** في ثلاث طبقات متتالية فوقه من دون متابع لأي من رواته في طبقاتهم المختلفة،

أولا: جرد مصادر خبر رجم القردة.

الخبر أخرجه **البخاري** في: "الصحيح"، في كتاب: "المناقب!!!!!"، الخبر رقم: 3560 فقال:

حدثنا **نعيم بن حماد** {بن معاوية بن الحارث الهدي أبو عبد الله **المروزي**، الخُزاعي الأعور، نزيل **مصر** (ت: 229 هـ) وهو **ضعيف** **كثير الخطا**[1]}، حدثنا **هشيم** {بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي **الواسطي**، قيل انه **بخاري** الأصل (104 هـ - 183 هـ) وهو **ثقة كثير التدليس** و**الإرسال الخفي**}، **عن**[2] حُصَيْنٌ {بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل **الكوفي** (43 هـ - 136 هـ) وهو **ثقة تغير حفظه في الآخر** (ع)}، عن **عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ** {أبو عبد الله، أو أبو يحيى الأودي **الكوفي** (ت: 74 هـ) وهو **ثقة** مخضرم عابد (ع)[3]}، قال:

---

[1] قال الدولابي : نعيم ضعيف . قاله أحمد بن شعيب النسائي، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات عن العلماء في ثلب أبي فلان {يعني بذلك أبي حنيفة} كذب . و قال أبو أحمد ابن عدي الجرجاني: ابن حماد متهم فيما يقول لصلابته في أهل الرأي. وقال لي ابن حماد: وضع نعيم حديثا عن عيسى بن يونس ، عن حريز بن عثمان -يعني في الرأي . وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود : عن نعيم بن حماد نحو عشرين حديثا عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ليس لها أصل . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال مرّة : ضعيف. وقال الحافظ أبو علي النيسابوري : سمعت أبا عبد الله النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد ، وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن ، ثم قيل له في قبول حديثه ، فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة ، فصار في حد من لا يحتج به. وذكره ابن حبان في "الثقات" ، وقال: ربما أخطأ ووهم. قلت (الذهبي): "لا يجوز لأحد أن يحتج به، وقد صنف كتاب: "الفتن" فأتى فيه بعجائب ومناكير. "سير أعلام النبلاء" (10: 609). وقال مسلمة بن قاسم: كان صدوقاً وهو كثير الخطأ وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها {تهذيب التهذيب (10: 412)} وقال الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم. {تهذيب التهذيب (10: 413)} وقال أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس . وقال الذهبي في: "سير أعلام النبلاء" (10: 600): "نعيم من كبار أوعية العلم، لكنه لا تركن النفس إلى رواياته"....قلت (عمراني): وهذا غيض من فيض.

[2] قال عبد الرحمن بن مهدى : "أعلم الناس بحديث حصين قديمها وحديثها هشيم" وقال أحمد بن حنبل : "ليس أحد أصح سماعًا من حصين بن عبد الرحمن من هشيم، وهو أصح من سفيان" {الجرح والتعديل (9: 486/115}و{تاريخ بغداد (6: 209)}، وقال محمد بن سعد : "كان ثقة كثير الحديث، ثبتا يدلس كثيرًا، فما قال في حديثه : أخبرنا فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء". {تهذيب الكمال (30: 6595/272)}و قال عبد الله بن ابن المبارك : قلت لهشيم لم تدلس وأنت كثير الحديث ؟ فقال: "إن كبيريك قد دلسا الأعمش وسفيان (الثوري)" {الكامل في ضعفاء الرجال (7: 2051/134)}. وقال إبراهيم بن عبد الله الهروي" :لم يسمع هشيم من علي بن زيد إلا حديث المداراة، وكان يدلس عن أبي بشر، كما يدلس عن حصين. {جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد خليل العلائي، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، طبعة 1407 هـ (849 / 85 / 7436).

، تاريخ بغداد / 294 / 14 ،

[3] أدرك زمن النبي (ص) ولم يره وصحب معاذا وابن مسعود وتفقه بهما.

رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها

فرجمتها معهم

قلت:

وقال البخاري في: "التاريخ الكبير" (6: 2659/367)، المطبوع الموجود بين أيدينا[4]:

قال نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن:

أ) أبي بلج {الفزاري الواسطي، ويقال: الكوفي الكبير، واسمه: يحيى بن سليم بن بلج، ويقال: بن أبي سليم، ويقال: يحيى بن أبي الأسود (الطبقة 5) وهو مختلف فيه ضعفه البخاري ووثقه غيره تحاشاه الشيخان فلم يرويا له شيئاً في الصحيح (4)} ،

ب) وحصين،

عن عمرو بن ميمون: .....{الخبر}.

قلت:

بينما قال ابن حجر العسقلاني في: "فتح الباري" (11: 3560/166) في شرح هذا الخبر:

فِي روَايَة الْبُخَارِيّ فِي " التَّارِيخ " فِي هَذَا الْحَدِيث ":

[4] "التاريخ الكبير" (1: 2) نسخة كوبريلي.
تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري رحمه الله.
رواية أبي الحسن محمد بن سهل بن كردى البصري المقرى الفسوى عنه.
رواية أبي بكر احمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الشيرازي الحافظ عنه.
رواية أبي احمد عبد الوهاب بن محمد بن موسى الغند جانى عنه رواية ابى الغنائم محمد بن على بن ميمون النرسى الحافظ الكوفى عنه.
رواية الشيخ الجليل أبي الحسين عبد الحق بن عبد الخالق ابن احمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف عنه.
سماع للحسين بن عمر بن نصر بن حسن بن سعد بن بان الموصلي منه ببغداد."
قال: أخبرنا الشيخ الجليل أبو الحسين عبد الحق بن عبد الخالق بن احمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بقراءتي عليه ببغداد في ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة: أخبرنا الشيخ الحافظ أبو الغنائم محمد بن على بن ميمون النرسى بقراءة والدى عليه وانا اسمع في جمادى الآخرة من سنة ثلاث وخمسمائة، قال: أخبرنا أبو احمد عبد الوهاب بن محمد بن موسى الغند جانى بقراءتي عليه في سنة ست واربعين واربعمائة، قال: أخبرنا أبو بكر احمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الحافظ الشيرازي قراءة عليه وانا اسمع في شهور سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن سهل الفسوى المقرئ قراءة عليه بفسا من بلاد فارس. قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي بالبصرة سنة ست وأربعين ومائتين.

حدثنا حُصَيْنٌ " فَأَمِنَ بِذَلِكَ مَا يَخْشَى مِنْ تَدْلِيس هُشَيْم

الرَّاوي عَنْهُ ، وَقَرَنَ فِيهِ أَيْضًا مَعَ حُصَيْنٍ أَبَا الْمَلِيح { الحسن بن عمر، أو عمرو، بن يحيى، مولاهم، الرقي (ت: 181 هـ) وهو ثقة ، تحاشاه البخاري فلم يرو له شيئاً في الصحيح (بخ د س ق)}.

قلت:

وكلام ابن حجر في انجبار تدليس هُشَيْم ب التحديث عن حصين، لا يجد تصديقه في النسخة التي بين أيدينا من "التاريخ الكبير" ل البخاري.

بل إن قوله:

وَقَرَنَ فِيهِ أَيْضًا مَعَ حُصَيْنٍ أَبَا الْمَلِيح.

يؤيد ما ورد في النسخة التي بين أيدينا من: "التاريخ الكبير".

قلت:

وساير شمس الدين الذهبي في: "سير أعلام النبلاء" (4: 159) صيغة البخاري في "التاريخ الكبير" فقال:

نعيم بن حماد، حدثنا هُشَيْم عن:

أ) ابي بلج،

ب) وحصين،

عن عمرو بن ميمون، قال:

" رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة فرجموها، فرجمتها معهم".

فلا انجبار إذن ل تدليس هُشَيْم هنا.

قلت:

ولو كان **هُشَيم** سمع الخبر من **حصين** لصرح بالإخبار أو التحديث عنه، كما هو دأبه في الأخبار التالية:

فقد أخرج **البخاري** في الصحيح، الخبر رقم: 1606 فقال:

1) حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ**، حَدَّثَنَا **هُشَيْم**، **أَخْبَرَنَا** مَنْصُورُ بْنُ زَاذَانَ، عَنْ **عطاء** {بن أبي رباح: أسلم القرشي مولاهم **المكي** (ت: 114 هـ) وهو **ثقة** فقيه، **كثير الإرسال**، **تغير بأخرة** ولم يكثر ذلك منه (ع)}، عَنِ **ابن عباس** {عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، أبو العباس **المكي، الطائفي** (ت: 68 هـ) وهو **صحابي** (ع)}، رَضِيَ اللَّهم عَنْهمَا قالَ:

سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ وَنَحْوِهِ فَقَالَ لا حَرَجَ لا حَرَجَ

قلت:

وأورد **البخاري** هذا الحديث في **الأصول**، حيث صرح **هُشَيم** **بالإخبار** عن **حصين**.

وكذلك فعل في الخبر الذي أخرجه في الصحيح، الخبر رقم: 1783 فقال:

2) حَدَّثَنَا **حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَال** {الأنماطي أبو محمد السلمي مولاهم **البصري** (ت: 216 هـ) وهو **ثقة** (ع)}، حَدَّثَنَا **هُشَيْم** قالَ: **أَخْبَرَنِي** **حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنِ **الشَّعْبِيِّ** { عَامِرِ بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمرو **الكوفي** (ت: 104 هـ) وهو **ثقة**}، عَنْ **عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ** رَضِيَ اللَّهم عَنْهم قالَ لَمَّا نَزَلَتْ:

﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ﴾

عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ فَلا يَسْتَبِينُ لِي فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ .

قلت:

وكذلك فعل في الخبر الذي أخرجه في الصحيح، الخبر رقم: 2851 فقال:

3) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ الطَّائِفِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْم ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ عُثْمَانِيًّا فَقَالَ لابْنِ عَطِيَّةَ وَكَانَ عَلَوِيًّا إِنِّي لأَعْلَمُ مَا الَّذِي جَرَّأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالزُّبَيْرَ فَقَالَ انْتُوا رَوْضَةَ كَذَا وَتَجِدُونَ بِهَا امْرَأَةً أَعْطَاهَا حَاطِبٌ كِتَابًا فَأَتَيْنَا الرَّوْضَةَ فَقُلْنَا الْكِتَابَ قَالَتْ لَمْ يُعْطِنِي فَقُلْنَا لَتُخْرِجِنَّ أَوْ لأُجَرِّدَنَّكِ فَأَخْرَجَتْ مِنْ حُجْزَتِهَا فَأَرْسَلَ إِلَى حَاطِبٍ فَقَالَ لا تَعْجَلْ وَاللَّهِ مَا كَفَرْتُ وَلا ازْدَدْتُ لِلإِسْلامِ إِلا حُبًّا وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلا وَلَهُ بِمَكَّةَ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَلَمْ يَكُنْ لِي أَحَدٌ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا فَصَدَّقَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ـ قَالَ عُمَرُ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ فَإِنَّهُ قَدْ نَافَقَ.

ـ فَقَالَ مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَهَذَا الَّذِي جَرَّأَهُ.

قلت:

وقد أورد **البخاري** هذه الأخبار الثلاثة في **الأصول**، حيث صرح هُشَيم **بالإخبار** عن حصين.

وواضح من هذه الأمثلة، و هُشَيم قد **يدلس** أيضاً عن حصين، بالرغم من **كونه أثبت الناس فيه**، أن الخبر الذي رواه **نعيم بن حماد** **منقطع** بين هُشَيم و**حصين**. بسبب **العنعنة** من **مدلس** .

قلت:

فظاهر أن الخبر مما **تفرد به نعيم بن حماد** عمن فوقه.

فالخبر يعاني من ثلاث آفات، كل واحدة منها بمفردها قاتلة:

أ) **ضعف** نعيم بن حماد،

ب) **الانقطاع** بين هشيم، وقد **عنعن** الخبر وهو **مدلس**، وبين حُصَيْنٌ،

ت) تفرد **نعيم بن حماد** بالخبر عمن فوقه في كل الطبقات، بحيث لا تتعدى **درجة وثوقية النقل**، حتى لو غضضنا الطرف عن باقي الآفات الأخرى أعلاه، حاجز: **12.5 %** بين **نعيم بن حماد** وبين **عمرو بن ميمون**.

والتهمة تتجه بداهة إلى **نعيم بن حماد** **باختلاق** الخبر رأساً **ووضع** السند له، على ما جرت به عادة **الوضاعين** و**سراق المتون**، ما لم نجد له متابعاً في هُشَيم ، أو حصين، أو **عمرو بن ميمون**.

البحث عن متابعين ل نعيم بن حماد

قال **ابن حجر**[5]:

وَقَدْ سَاقَ **الإِسْمَاعِيلِيّ**[6]، هَذِهِ الْقِصَّة مِنْ وَجْه آخَر مُطوَّلَة مِنْ طريق **عِيسَى بْن حِطَّان**[7]، عَنْ **عَمْرو بْن مَيْمُون** قالَ:

[5] فتح الباري لابن حجر (11: 166)

[6] محمد بن إسماعيل بن مهران، أبو بكر النيسابوري (ت: 295 هـ) وهو ثقة

[7] عيسى بن حطان {الرقاشي ويقال: العائذي، ويقال: هما اثنان! البصري (الطبقة 3) وهو مجهول الحال (د ت س).

" كُنْت فِي الْيَمَن فِي غَنَم لأَهْلِي وَأَنَا عَلَى شَرَف ، فَجَاءَ قِرْد مِنْ قِرَدَة فَتَوَسَّدَ يَدهَا، فَجَاءَ قِرْد أَصْغَر مِنْهُ فَعَمَزَهَا، فَسَلَّتْ يَدهَا مِنْ تَحْت رَأس الْقِرْد الأَوَّل سَلا رَفِيقًا وَتَبِعَتْهُ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَأَنَا أَنْظُر، ثُمَّ رَجَعَتْ فَجَعَلَتْ تُدْخِل يَدهَا تَحْت خَدّ الأَوَّل برفق، فَاسْتَيْقَظ فَزِعًا ، فَشَمَّهَا فَصَاح ، فَاجْتَمَعَتْ الْقُرُود ، فَجَعَلَ يَصِيح وَيُومِئ إِلَيْهَا بِيَدِهِ، فَذَهَبَ الْقُرُود يَمْنَة وَيَسْرَة، فَجَاءُوا بِذَلِكَ الْقِرْد أَعْرِفهُ، فَحَفَرُوا لَهُمَا حُفْرَة فَرَجَمُوهُمَا ، فَلَقَدْ رَأَيْت الرَّجْم فِي غَيْر بَنِي آدَم"

قلت:

وقد استنكر حافظ المغرب: **ابن عبد البر** في: "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (1: 374)، بترقيم الشاملة آليا هذه **الخرافة** فقال:

وقد ذكر **البخاري** عن **نعيم**، عن **هُشَيم**، **عن**: **حصين**، عن **عمرو بن ميمون الأودي** مختصراً، قال:

رأيت في الجاهلية قردة زنت فرجموها يعني القردة فرجمتها معهم.

ورواه **عباد بن العوام**[8]، عن **حصين**، كما رواه **هُشَيم**، مختصراً وأما القصة بطولها فإنها تدور على **عبد الملك بن مسلم**[9]، عن **عيسى بن حطان**، و**ليسا ممن يحتج بهما**.

وهذا عند جماعة أهل العلم **منكر** إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحدود في البهائم.

ولو **صح** لكانوا من **الجن** لأن العبادات في الجن والإنس دون غيرهما، وقد كان الرجم في التوراة.

[8] عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي (ت: 185 هـ) وهو ثقة (ع).

[9] عبد الملك بن مسلم {بن سلام بن ثمامة، أبو سلام الحنفي المدائني (الطبقة 7) وهو شيعي ثقة **تحاشاه الشيخان فلم يرو يا له شيئاً في الصحيح (ت س)**}،

قلت:

ورواية **عباد بن العوام** المتابعة ل **هُشَيم** في **حصين** أخرجها **أبو نعيم الأصفهاني** في: "معرفة الصحابة " (14: 4581/379)، بترقيم الشاملة آليا فقال:

ـ حدثنا **محمد بن أحمد بن الحسن**{ أبو علي: ابن الصواف **البغدادي** (ت:) وهو **ثقة**}، حدثنا **محمد بن عثمان بن أبي شيبة** {هو: محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي ، أبو جعفر **الكوفي** نزيل **بغداد** (ت: 297 هـ) وهو **ضعيف**[10]} ، حدثنا **أبي** {عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن، الملقب: ابن أبي شيبة، **الكوفي** (ت: 239 هـ) وهو **ثقة حافظ له أوهام**}، حدثنا **عباد بن العوام**، عن **حصين** ، قال: سمعت **عمرو بن ميمون** ، يقول:

زنت قردة باليمن ، فرجمتها القردة ، ورجمتها معهم

قلت:

ولا تصح هذه المتابعة من **عباد بن العوام** ل **هُشَيم** في **حصين** لأنها من **اختلاق**: **محمد بن عثمان بن أبي شيبة**.

قلت:

وقال **المزي** في: "تهذيب الكمال" (22: 265):

وقال **شبابة بن سوار** {الفزاري، أبو عمرو **المدائني** (ت: 206 هـ) وهو **ثقة حافظ**}، عن **عبد الملك بن مسلم**[11]، عن **عيسى بن حطان**:

[10] قال الدارقطني في: "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: 136): محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي: **ضعيف**. وقال حمزة السهمي في: " سؤالات حمزة السهمي للدارقطني" (ص: 99): وسألته عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة فقال: كان يقال !: أخذ كتاب أبي أنس وكتب منه فحدث.

[11] قال ابن حجر في ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (6: 376): قال ابن معين ثقة وقال أبو داود وأبو حاتم لا بأس به وقال ابن خراش ليس به بأس من الشيعة.

دخلت مسجد الكوفة فإذا **عمرو بن ميمون الأودي** جالس وعنده ناس فقال له رجل: حدثنا بأعجب شيء رأيته في الجاهلية.

قال: كنت في حرث لأهل اليمن،.....{الخبر}.

قلت:

وأخرج **ابن عساكر** في: "تاريخ دمشق" (46/ 415) هذا الخبر بسنده فقال:

أخبرنا **أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد** { يوسف بن عبد الواحد بن محمد الماهاني **الأصفهاني** (ت: ؟) **لم أقف له على ترجمة كاملة** }، أخبرنا **شجاع بن علي** { بن شجاع، أبو منصور المصقلي الصوفي **الأصفهاني** (ت: 467 هـ) وهو **مستور** }، أخبرنا **أبو عبد الله بن منده** {هو: أبو عبد الله: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي، الشهير بلقب:ابن منده **الأصفهاني** (ت: 395 هـ) وهو **ثقة حافظ**}، أخبرنا **خيثمة** {بن سليمان بن حيدرة، ويقال: خيثمة بن سليمان بن الحر بن حيدرة بن سليمان ابن هزان بن سليمان بن حيان، ويقال: خيثمة بن سليمان ابن حيدرة بن سليمان بن داود بن خيثمة، أبو الحسن القرشي **الأطرابلسي** (250 هـ - 343 هـ) وهو **ثقة جوال**}، حدثنا **الحسن بن مكرم** {بن حسان، أبو علي البزاز **البغدادي** (ت: 274 هـ) وهو **ثقة**}، حدثنا **شبابة بن سوار**، حدثنا **عبد الملك بن مسلم** ، حدثنا **عيسى بن حطان** ، قال:

دخلت مسجد الكوفة،.....{الخبر}.

قلت:

الآفة من **شجاع بن علي** و**عيسى بن حطان** المجهولي الحال، و **عبد الملك بن مسلم** ، الذي تحاشا **الشيخان** الإخراج له في الصحيح.

ولا تصح هذه الرواية إلى **عمرو بن ميمون الأودي**.

قلت:

وأخرج **أبو بكر الخرائطي** في: "اعتلال القلوب" (1: 176/187)، و"مساوئ الأخلاق" (1: 469/498)، بترقيم الشاملة آليا، متابعاً آخر في **حصين** فقال:

حدثنا سعدان بن يزيد {أبو محمد البغدادي، نزيل سر من رأى (ت: 262 هـ) وهو صدوق[12]}،قال: حدثنا علي بن عاصم {بن صهيب التيمي، أبو الحسن الواسطي (ت: 201 هـ) وهو متروك[13] }، قال: حدثنا حصين بن عبد الرحمن ، عن عمرو بن ميمون الأودي قال :

« زنت قردة باليمن فرجمها القرود ، فرجمتها معهم »

قال: قال علي بن عاصم :

لو غير حصين حدثني ما صدقت ⚔⚔ !

قلت:

وهذا افتراء من علي بن عاصم على حصين.

قلت:

ومن هذا الطريق أخرجه ابن عساكر في: "تاريخ دمشق" (46/ 415) بنزول فقال:

أخبرنا أبو الحسن بن قبيس[14] {علي بن أحمد بن منصور بن محمد بن قبيس، الغساني الدمشقي المالكي (442 هـ - 530 هـ) وهو ثقة فقيه[15]}، أخبرنا أبو الحسن[16] بن أبي الحديد {هو: أحمد بن عبد الواحد بن أبي بكر: محمد بن أحمد بن عثمان بن الوليد السُّلمي الدمشقي الدمشقي (ت: 468 هـ) وهو ثقة [17]}، أخبرنا جدي أبو بكر {محمد بن أحمد بن عثمان بن الوليد السُّلمي الدمشقي المعدَّل (305 هـ - 405 هـ) وهو ثقة[18]}، أخبرنا أبو بكر الخرائطي {محمد بن جعفر بن سهل بن شاكر

---

[12] تاريخ بغداد (4/ 181، بترقيم الشاملة آليا: قال بن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وسئل عنه أبي فقال: صدوق.

[13] قال فيه ابن معين: ليس بشيء وقال البخاري ليس بالقوي عندهم، وقال النسائي: متروك، وقال يزيد بن هارون بلديه: لا زلنا نعرفه بالكذب

[14] ورد في الأصل: (أبو الحسين بن قيس) وهو تحريف.

[15] قال الذهبي في: "سير أعلام النبلاء" (20: 19) في ترجمته: "قال ابن عساكر: كان ثقة متحرزا متيقظا، منقطعا في بيته بدرب النقاشة، أو بيته في المنارة الشرقية بالجامع، وكان فقيها مفتيا، يقرئ النحو والفرائض، وكان متغاليا في السنة، محبا لأصحاب الحديث، قال لي غير مرة: إني لأرجو أن يحيي الله بك هذا الشأن في هذا البلد، وكان لا يحدث إلا من أصل، سمعت منه الكثير، ومات يوم عرفة سنة ثلاثين وخمس مئة.
وقال السلفي: كان يسكن المنارة، وكان زاهدا عابدا ثقة، لم يكن في وقته مثله بدمشق، وهو مقدم في علوم شتى، محدث ابن محدث.

[16] ورد في الأصل: (الحسين) وهو تحريف.

[17] قال الذهبي في ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" (18: 418): وكان ثقة، نبيلا، متفقدا لأحوال الطلبة والغرباء، عدلا مأمونا.

[18] قال الذهبي في ترجمته في: "العبر في خبر من غبر" (ص: 180، بترقيم الشاملة آليا: "روى عن أبي الدَّحداح أحمد بن محمد، وأبي بكر الخرائطي، وطائفة. وكان ثقة نبيلاً جليل القدر، عاش ستّاً وتسعين سنة".

السامري (237 هـ - 327 هـ) وهو ثقة حافظ} ، أخبرنا سعدان[19] بن يزيد البزار[20] ، أخبرنا علي بن عاصم ، أخبرنا حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن ميمون الأودي قال:

رأيت قردة باليمن فرجمتها القردة فرجمتها معهم

قلت:

الآفة من علي بن عاصم

ولا تصح هذه المتابعة، في حصين لأنها من اختلاق علي بن عاصم وهو متروك.

قلت:

نخلص من كل هذا أن لا متابع ل نعيم بن حماد في أي من الرواة فوقه، بحسب اللوح التالي:

وتهمة الاختلاط والوضع في مثل هذه البنى المنفردة تفرداً مطلقاً في كل الطبقات تتجه بداهة إلى آخر من روى السند، وهو هنا نعيم بن حماد، ما لم تحف قرائن قوية براو آخر في السند، يمكن إلحاق التهمة به.

وهذه النتيجة تبرئ ساحة كل من:

[19] ورد في الأصل (سعد) وهو تصحيف.
[20] ورد في الأصل (البزار) وهو تصحيف.

أ) هُشَيم ،

ب) و حصين ،

ت) وعمرو بن ميمون.

من عهدة الخبر.

ولا تفرق النتيجة الموضوعية التي توصلنا إليها، سواء:

أ) أوثقنا نعيم بن حماد ، من منطلق التحزب العقائدي، لسابقة وقفته في محنة خلق القرآن واستشهاده فيها على يد الحزب المعتزلي الحاكم، وأدرجنا هذا الخبر الخرافي ضمن ما وهم فيه ،

ب) أو ضعفناه، لما تشهد مروياته عليه بفجاجة في كتاب: "الفتن" وغيره.

قلت:

ونعجب بالتالي أن نجد هذا الخبر الخرافي الموضوع مدرجاً في صحيح البخاري، حتى وإن كان قد استشهد به في غير أصول الصحيح[21].

ذلك أن عامة المسلمين لا يفرقون بين ما هو أصول موصولة وما هو تعاليق منقطعة، ويتعاملون مع أخبار الصحيح، وكأنها تخرج من مشكاة واحدة، بحسب القول الشائع المأثور:

أصح كتاب بعد كتاب الله صحيح البخاري!

[21] بالرغم من محاولة ابن حجر العسقلاني إدراجه في الأصول على ما مر بنا من قبل!

ثم ألم يكن عمل البخاري تقريب الحديث من المسلمين بدل تلغيزه عليهم، وهو القائل[22]:

كنا عند إسحاق بن راهويه[23] فقال لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح

وقد تبين لك الآن بدليله الذي لا يرد، أن عند جهينة الخبر اليقين!

قلت:

وبما أننا لا نقلب الحجارة بحثاً عن العقارب لنستأنس بها أو لنتفرج عليها، وإنما لقتلها إلى الأبد، فلا بد، والأسئلة تتولد عنها أخرى، أن نجد لهذا الخلف المنهجي تفسيراً موضوعياً مقنعاً بدوره.

لكن قبل الخوض في هذا وجب التحقق من أمرين:

أ) هل مرجع هذا الخلف المنهجي إلى البخاري نفسه؟،

ب) أم إلى الذين نقلوا من نص مسودته، التي توفي رحمه الله تعالى ولم يتم له تبييضها، وتصرفوا فيها بحسب ما ظهر لكل واحد منهم [24]؟

---

[22] مقدمة فتح الباري ص. 5،

[23] إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، المعروف بابن راهويه أبو يعقوب المروزي، نزيل نيسابور (161 هـ – 238 هـ) وهو ثقة حافظ}،

[24] قال ابن حجر في: "مقدمة الفتح (ص: 5 - 6): الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه.
تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وايامه ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة
قال الشيخ محيي الدين {النووي} نفع الله به:
ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ولهذا المعنى اخلي كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله فيه فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقا وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها وأشار إلى الحديث لكونه معلوما وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريبا ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة وفي بعضها ما فيه حديث واحد وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شئ فيه البتة وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدا وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه ومن ثمة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب فأشكل فهمه على الناظر فيه

فلنستعرض بهذا الخصوص ما قاله من تعاموا مع هذا الخبر.

قال أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: 671 هـ) في: " الجامع لأحكام القرآن" (1/ 441):

قال ابن العربي (المعافري):

وفي البخاري عن عمرو بن ميمون أنه قال:

قد زنت فرجموها فرجمتها معهم.

ثبت في بعض نسخ البخاري وسقط في بعضها، وثبت في نص الحديث " قد زنت " وسقط هذا اللفظ عند بعضهم.

قال ابن العربي:

فإن قيل: وكأن البهائم بقيت فيهم معارف الشرائع حتى ورثوها خلفا عن سلف إلى زمان عمرو ؟ قلنا: نعم كذلك كان، لان اليهود غيروا الرجم فأراد الله أن يقيمه في مسوخهم (1) حتى يكون أبلغ في الحجة على ما أنكروه من ذلك وغيروه، حتى تشهد عليهم كتبهم وأحجارهم ومسوخهم (1)، حتى يعلموا أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، ويحصى ما يبدلون وما يغيرون، ويقيم عليهم الحجة من حيث لا يشعرون وينصر نبيه عليه السلام وهم لا ينصرون.

قلت (القرطبي): هذا كلامه في الأحكام[25]، ولا حجة في شئ منه.

وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري فقال:
أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملى قال :
انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض
قال أبو الوليد الباجي:
ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملى ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهنى ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع إنهم انتسخوا من أصل واحد.
وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ويبين ذلك انك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث
قال الباجى:
وانما اوردت هذا هنا لما عنى به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ انتهى
قلت (ابن حجر): وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جدا ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.
ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار:
أن وجد حديثا يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي حدثنا وما قام مقام ذلك والعنعنة بشرطها عنده وأن لم يجد فيه إلا حديثا لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه ومن ثمة أورد التعاليق كما سيأتي في فصل حكم التعليق وأن لم يجد فيه حديثا صحيحا لا على شرطه ولا على شرط غيره وكان بما يستأنس به وقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له أو حديثا يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر وعلى هذا فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام وسيأتي تفاصيل ذلك مشروحا إن شاء الله تعالى

[25] "أحكام القرآن"

وأما ما ذكره من قصة **عمرو** فذكر الحميدي في جمع الصحيحين:

حكى أبو مسعود **الدمشقي** أن ل **عمرو بن ميمون الأودي** في الصحيحين حكاية من رواية **حصين** عنه قال:

رأيت في الجاهلية قردة أجتمع عليها قردة فرجموها فرجمتها معهم.

كذا حكى أبو مسعود ولم يذكر في أي موضع أخرجه البخاري من كتابه، فبحثنا عن ذلك فوجدناه في **بعض النسخ** لا في كلها، فذكر في كتاب أيام الجاهلية.

وليس في رواية **النعيمي**، عن **الفربري**[26] أصلا شئ من هذا الخبر في القردة، ولعلها من **الملحقات** في كتاب البخاري.

والذي قال **البخاري** في "التاريخ الكبير": قال: لي:

نعيم بن حماد، حدثنا **هُشَيم** **عن**:

أ) **ابي بلج**،

ب) و**حصين**،

عن **عمرو بن ميمون**، قال:

" رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة فرجموها، فرجمتها معهم"[27].

وليس فيه " قد زنت ".

فإن **صحت هذه الرواية**

قلت:

وقد تبين لنا بتحليل كل الطرق الموردة لها أنها **لا تصح.**

---

[26] قلت (عمراني): روى صحيح البخاري من نسخة **أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، راوي " الجامع الصحيح " عن أبي عبد الله البخاري**، عدة منهم: الفقيه أبو زيد المروزي، والحافظ أبو علي بن السكن، وأبو الهيثم الكُشميهني، وأبو محمد بن حمويه السرخسي، ومحمد بن عمر بن شبويه، وأبو حامد أحمد بن عبد الله النعيمي، وأبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد المستملي، وأبو علي، إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب، الكشاني الحاجبي (ت: 391 هـ)، ومحمد بن محمد بن يوسف الجرجاني، وكان الكشاني آخرهم موتا. وقد رواه بعد الفربري أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي (ت: 329 هـ)،

[27] قلت (عمراني) لاحظ أن ما قاله ابن حجر في "فتح الباري" (11/ 166): "في رِوَايَة البُخَارِيّ فِي " التَّارِيخ " فِي هَذَا الحَدِيث " حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ " فَأَمِنَ بِذَلِكَ مَا يَخْشَى مِنْ تَدْلِيس هُشَيْم الرَّاوِي عَنْهُ ، وَقَرَنَ فِيهِ أَيْضًا مَعَ حُصَيْن أَبَا المَلِيح. مردود عليه لأن كل من سبقوا ابن حجر أثبتوا رواية البخاري في "التاريخ الكبير" كما في نسخنا، مما يعني أن ابن حجر أو أحد النساخ حاولوا لي عنق المعطيات لتساير اهواءهم!

فإنما أخرجها البخاري دلالة على أن **عمرو بن ميمون** قد أدرك الجاهلية ولم يبال بظنه الذي ظنه في الجاهلية.

قلت:

وقد تبين لنا من التحليل النقلي الصرف أن **عمرو بن ميمون** لم يتلفظ قط بهذه **الخرافة**، وإنما **نعيم بن حماد** هو من **وضعها** على لسانه.

قلت:

وقد رد **ابن حجر** في"فتح الباري" (11/ 166) هذه الحميدي وغيره فقال:

وَأَغْرَبَ الْحُمَيْدِيّ فِي الْجَمْع بَيْن الصَّحِيحَيْنِ فَزَعَمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيث وَقَعَ فِي بَعْض نُسَخ الْبُخَارِيّ ، وَأَنَّ أَبَا مَسْعُود وَحْده ذَكَرَهُ فِي " الْأَطْرَاف " قَالَ:

وَلَيْسَ فِي نُسَخ الْبُخَارِيّ أَصْلا فَلَعَلَّهُ مِنْ الْأَحَادِيث الْمُقْحَمَة فِي كِتَاب الْبُخَارِيّ .

وَمَا قَالَهُ مَرْدُود ، **فَإِنَّ الْحَدِيث الْمَذْكُور فِي مُعْظَم الْأُصُول الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا** ، وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرّ الْحَافِظ لَهُ عَنْ شُيُوخه الثَّلَاثَة الْأَئِمَّة الْمُتْقِنِينَ عَنْ الْفَرَبْرِيّ حُجَّة ، وَكَذَا إِيرَاد الْإِسْمَاعِيلِيّ وَأَبِي نُعَيْم فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا وَأَبِي مَسْعُود لَهُ فِي أَطْرَافه.

نَعَمْ سَقَطَ مِنْ رِوَايَة النَّسَفِيّ وَكَذَا الْحَدِيث الَّذِي بَعْده ، وَلَا يَلْزَم مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُون فِي رِوَايَة الْفَرَبْرِيّ ، فَإِنَّ رِوَايَته تَزِيد عَلَى رِوَايَة النَّسَفِيّ عِدَّة أَحَادِيث قَدْ نَبَّهْت عَلَى كَثِير مِنْهَا فِيمَا مَضَى وَفِيمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى.....

قلت:

وهو ما يجعل الخلف المنهجي لصيقاً بـ**البخاري** نفسه رحمه الله، ويبرئ ساحة الناقلين عنه.

واستطرد **ابن حجر** يقول:

وَالطَّرِيق الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيّ **دَافِعَة** ل **تَضْعِيفِ ابْن عَبْد الْبَرّ** لِلطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهَا **الْإِسْمَاعِيلِيّ** ،

قلت:

وقد تبين لنا من التحليل النقلي أن كل الطرق عبارة عن مفاريد من وضع **الوضاعين**.

واستطرد **ابن حجر** يقول، والخرافة تعشعش بداخل مخه:

وَقَدْ أَطْنَبْت فِي هَذَا الْمَوْضِع لِئَلا يَغْتَرّ ضَعِيف بِكَلامِ الْحُمَيْدِيّ فَيَعْتَمِدهُ ، وَهُوَ ظَاهِر الْفَسَاد ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَة مَعْمَر بْن الْمُثَنَّى فِي " كِتَاب الْخَيْل " لَهُ مِنْ طَرِيق **الأَوْزَاعِيِّ** أَنَّ مُهْرًا أَنْزِيَ عَلَى أُمّه فَامْتَنَعَ ، فَأُدْخِلَتْ فِي بَيْت وَجُلِّلَت بِكِسَاءٍ وَأُنْزِيَ عَلَيْهَا فَنَزَا ، فَلَمَّا شَمَّ رِيح أُمّه عَمَدَ إِلَى ذَكَرِهِ فَقَطَعَهُ بِأَسْنَانِهِ مِنْ أَصْله ✍ !

فَإِذَا كَانَ هَذَا الْفَهْم فِي الْخَيْل مَعَ كَوْنهَا أَبْعَد فِي الْفِطْنَة مِنْ الْقِرْد فَجَوَازهَا فِي الْقِرْد أَوْلَى .

قلت:

هذا ما يفعله **العقل الخرافي** بصاحبه، لم يسلم من ذلك لا **البخاري** ولا **ابن حجر**، ولا المتقدمين ولا المتأخرين.

ولا تفسير موضوعي له سوى كون بيئة النشأة غلابة ومغبشة على الفطرة.

وهو ما يجيب على ما قرره الأستاذ الفاضل بقوله:

وتبين فيما بعد أن **عقلهم توهم الخطأ** ✍ وان الصواب **تصحيح** ✍✍✍✍✍ **هذه الأحاديث** ✍

ترى أيصح عندك هذا الخبر بعد اليوم !؟

لقد تبين أنهم، ليس فقط أبعدوا النجعة بالتأويلات البعيدة لخرافة سمجة، بل سايروا **الوضاعين** في نسبتها إلى رجل هو برئ منها براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

والذي مكننا من فك لغز هذه الخرافة، بما لم نسبق إليه، يعود الفضل الأكبر فيه إلى الحاسوب، الذي هو ملك مشاع في أيامنا، والذي أتاح لنا أن نتعامل مع مئات الأخبار وفي رمش العين، ما كان متاحاً فقط للبخاري وأضرابه بملكة الحفظ.

وتفوقنا عنهم في عصرنا بمراحل لمعرفتنا بكل أعمالهم، وبكل ما قاله النقاد فيهم، وبما أتاحه لنا برنامج الوجود من معلومات ومعارف ما كانت لتخطر على بال أحدهم حتى في أحلك أحلامه.

بل وتفاضلنا عنهم بذاكرة ديناميكية واسعة حرة (Free Dynamical Memory)، مسائلة وموجدة للحلول، بدل ذاكرتهم الاستاتيكية الجامدة المسترجعة للنصوص فقط (Read only Memory).

وشتان شتان الفرق بين الذاكرتين لمن ألقى السمع وهو شهيد!

انتهى ويليه:

الجزء الثاني

في مد جسور التواصل بين جزر الأفكار القوقعية